إتمام إجراءات استحواذ «السهم الفضي» على 0.38 بالمئة من أسهم «الهلال»

أعلنت بورصة الكويت عن إتمام إجراءات الاستحواذ الإلزامي لشركة السهم الفضي العقارية على عدد 380.809 ألف سهم من أسهم شركة أسمنت الهلال، والتي تمثل نسبة 0.38بالمئة من رأسمال الأخيرة.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، ، إن الاستحواذ تم مقابل 0.0953 دينار للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية للصفقة تُقدر بنحو 36.291 مليون دينار.

كانت هيئة أسواق المال الكويتية وافقت بتاريخ 23 يونيو الماضي، على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المُقدم من "السهم الفضي" على جميع الأسهم المُتبقية في "الهلال"، مقابل سعر العرض المُقدم بقيمة 0.0953 دينار للسهم.

وفي 5 يوليو الماضي، أعلن مجلس إدارة "الهلال" أن عرض الاستحواذ الإلزامي المُقدم من شركة السهم الفضي العقارية على جميع الأسهم المتبقية في "الهلال"، والبالغ 0.0953 دينار للسهم يعتبر "عرضاً مناسباً".

وافقت على تسجيل «استثمارات» كصانع سوق لسهم «كابلات»

«البورصة» ترتفع في أغسطس للشهر السادس على التوالي

ارتفعت المؤشرات الكويتية في شهر أغسطس، وذلك للشهر السادس على التوالي، وسط نمو ملحوظ في مستويات التداول مع ارتفاع عدد الجلسات مقارنة بشهر يوليو الماضي.

وسجل مؤشر السوق الأول بنهاية أغسطس ارتفاعاً بنحو 3.73بالمئة عند مستوى 7431.56 نقطة رابحاً 266.94 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند مستوى 7164.62 نقطة.

كما ارتفع المؤشر الرئيسي في أغسطس بنسبة 1.29بالمئة عند مستوى 5507.44 نقطة مقارنة بإقفال يوليو السابق عند 5437.35 نقطة، بمكاسب شهرية تجاوزت 70 نقطة.

وحقق "رئيسي 50" ارتفاعاً شهرياً بنحو 1.12بالمئة، حيث أنهى تعاملات أغسطس عند مستوى 5801.64 نقطة رابحاً 64 نقطة مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند 5737.64 نقطة.

بالمحصلة، ارتفع المؤشر العام للبورصة خلال الشهر بنحو 3.13بالمئة عند مستوى 6786.81 نقطة، مقارنة بإقفال يوليو الماضي عند 6581.01 نقطة، رابحاً 205.80 نقطة.

ارتفعت وتيرة التداولات في بورصة الكويت خلال شهر أغسطس، بالتزامن مع زيادة عدد جلسات التداول إلى 21 مقابل 16 جلسة في يوليو الماضي، وذلك على الرغم من تعطل التداولات في البورصة خلال شهر أغسطس ليومين كاملين بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية.

وزادت السيولة ببورصة الكويت في أغسطس بنحو 69.3بالمئة؛ لتصل إلى 1.273 مليار دينار، مقارنة مع 751.63 مليون دينار في يوليو الماضي.

كما ارتفعت أحجام التداول الشهرية بنسبة 56.8بالمئة؛ لتصل إلى 6.818 مليار سهم، مقابل 4.348 مليار سهم في شهر يوليو السابق.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالي بالبورصة في أغسطس نحو 245.319 ألف صفقة، مقابل 178.525 ألف صفقة في يوليو الماضي، بارتفاع نسبته 37.4بالمئة.

وأعلنت بورصة الكويت عن موافقتها على تسجيل شركة الاستثمارات الوطنية كصانع سوق على سهم شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، إن تسجيل "استثمارات" كصانع سوق على سهم "كابلاتت" سيتم اعتباراً من يوم غدٍ الأربعاء الموافق 1 سبتمبر 2021.

وتعمل "استثمارات" في عدة مجالات وأنشطة رسمية منها: وسيط أوراق مالية، القيام بكافة المعاملات من إقراض واقتراض وكفالات وإصدار سندات، تأسيس ركات على اختلاف أنواعها وأغراضها، والاستثمار في القطاعات العقارية والصناعة وغير من القطاعات الاقتصادية.

وتأسست "استثمارات" بتاريخ 6 ديسمبر 1987، فيما تم إدراجها ببورصة الكويت للأوراق المالية بتاريخ 9 يوليو من عام 1988.

ويبلغ رأسمال الشركة نحو 79.786 مليون دينار مُوزعاً على 797.86 مليون سهم تقريباً بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

وتمتلك مجموعة شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات (شركة الخليج الوطنية القابضة، شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات، شركة العالمية للبنية التحتية القابضة) الحصة الأكبر في رأسمال "استثمارات" بنسبة تتجاوز 66بالمئة.

وتحولت "استثمارات" إلى الربحية في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 15.056 مليون دينار، مقابل خسائر النصف الأول من عام 2020 البالغة 11.867 مليون دينار.

في سابقة قانونية تعد الأولى من نوعها في الكويت

«مركز التحكيم التجاري» يعقد أولى جلسات التحكيم عن بُعد

في سابقة قانونية تعد الأولى من نوعها في دولة الكويت عقد مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت أولى جلسات التحكيم عن بعد، في دعوى تحكيمية انعقدت خصومتها بين شركة كويتية وأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حضرت هيئة التحكيم بقاعة ذكية مجهزة بكافة التقنيات الحديثة والأتصال المرئي باشرت من خلالها مهمتها التحكيمية.

وصرح عبدالوهاب محمد الوزان – رئيس مجلس إدارة المركز، بأن تلك الخطوة اتت لتواكب التطورات العالمية في مجال التحكيم وذلك سعياً للنهوض بالعملية التحكيمية وتسهيل الإجراءات توفيراً للجهد والمال لطرفي النزاع وخاصة بعدما ألقت جائحة كورونا بظلالها على التحكيم التجاري وهددت دعاوى التحكيم المقامة أمام مراكز التحكيم بالتوقف التام وضياع حقوق أطرافها.

وقد أستظهرت هذه الجلسة مدى مرونة التحكيم في مواكبة التطورات، بما يتماشى مع الفكر القانوني الحديث وعقد جلسات التحكيم الافتراضية بين الهيئة وأطرف النزاع وفقاً لاتفاقهم، أو في ظل الظروف الاستثنائية الحالية أو أي ظروف أخرى قد تطرأ في المستقبل وتؤدي إلى تعطل الأعمال.

وتأتي هذه الخطوة في إطار تطبيق قرارات مجلس الإدارة التي اتخذها في اجتماعاته خلال فترة جائحة كورونا، والتي حرصت على استخدام وسائل الاتصال الحديثة في انعقاد الجلسات والمؤتمرات وورش العمل. واستحداث طرقاً بديلة لإرسال واستلام المذكرات وغيرها من المستندات بالطرق الإلكترونية الحديثة.

وأكد الوزان على أنّ مركز الكويت للتحكيم التجاري من خلال هذه الخطوة يوفر مناخاً ملائماً للتحكيم وتيسيراً لإجراءاته حتى تواكب قوانين التحكيم الأقليمية والعالمية والسعي لتطور العملية التحكيمية في دولة الكويت. ونوه الوزان على ضرورة التوسع في استخدام منصات التواصل الإلكتروني الآمنة في عقد جلسات التحكيم عن بُعد، ووضع إطار تنظيمي للإشتراطات الواجب توافرها في جلسات التحكيم الإلكتروني، خاصة مسائل الأمن السيبراني حفاظاً على سرية الجلسات ومنع اختراقها من الغير، وهو ما حرص عليه المركز واتخذ التدابير الاحترازية اللازمة لجلسات التحكيم التي تعقد عبر تقنيات الاتصال المرئي وتوفير المناخ الآمن لإجرائها.

«المعامل» تعلن آخر تطورات اتفاقية شراء أسهم «التعمير» اللبنانية

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات، أمس الثلاثاء، آخر التطورات بخصوص اتفاقية شراء أسهم شركة التعمير القابضة، وهي شركة مساهمة مؤسسة في الجمهورية اللبنانية.

وقالت "المعامل" في بيان للبورصة الكويتية ، إنه تم نقل وتحويل ملكية عدد 33.903 مليون سهم من أسهم شركة المصالح العقارية المملوكة لـ"المعامل" إلى صالح شركة التعمير للاستثمار العقاري، وذلك مقابل سداد ثمن الشراء.

كانت "المعامل" أعلنت في 2 أبريل 2015، عن الانتهاء من شراء حصة "التعمير" الكويتية في شركة لبنانية، وذلك مقابل مبلغاً قيمته 2.9 مليون دينار. كانت أرباح "المعامل" ارتفعت 50بالمئة بالنصف الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 4.046 مليون دينار، مقابل 2.699 مليون دينار أرباح نفس الفترة من عام 2020.

رئيس «بنك برقان» يدعو إلى الإسراع بتشريعات وتنفيذ المنطقة الاقتصادية الشمالية

دعا رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان، ماجد العجيل، الجهات المعنية في الكويت، إلى الموافقة بسرعة على التشريعات المطلوبة، واتخاذ الإجراءات التنفيذية الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الشمالية التي تعتبر مستقبل الكويت، لافتاً إلى أنه يجب العمل على سرعة البدء بإنجازها، إذ سيتطلب تطويرها وتنفيذها مدة طويلة نسبياً.

وقال العجيل إن المنطقة الاقتصادية الشمالية بدأت فعلاً بإنشاء جسر الشيخ جابر وميناء مبارك الكبير، وأن المطلوب تكملة الأجزاء المهمة الأخرى، بما فيها تطوير الجزر وإنشاء نواة لمدينة الحرير.

وأضاف في تصريح نشرها موقع مباشر ، أن المنطقة الاقتصادية الشمالية التي تقع في شمال الدولة وشمال جون الكويت، على مساحة 1800 كيلومتر مربع أي ما يعادل 9 أضعاف مساحة مدينة الكويت، تتميز بوجود 5 جزر وميناء مبارك الكبير العملاق، وجسر الشيخ جابر الذي يعتبر عاملاً مهماً في نجاحها.

وذكر أن أهمية المنطقة تكمن في موقعها الاستراتيجي كونها تقع في شمال الخليج العربي، وتخدم الكويت والعراق وإيران والدول الأخرى المحاذية، وستربط الشرق بالغرب، مبيناً أنها ستوفر أكثر من 100 ألف فرصة عمل للشباب الكويتي وغيرهم في مجالات مختلفة، وستشجع على جذب الاستثمار الأجنبي للكويت، مشدداً على ضرورة ربطها مع هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وتابع العجيل أنه سيكون للمنطقة مردوداً اقتصادياً وملياً كبيراً على الكويت، وتكمن أهميتها في كونها ستكون أحد بدائل الدخل غير النفطية، وأنها ستعيد الكويت كمركز تجاري ومالي في المنطقة كما كانت سابقاً.

وأفاد بأن إنشاء هذه المنطقة سيتطلب مبالغ كبيرة يمكن توفيرها من خلال الموارد الذاتية للدولة، أو من خلال الاستثمارات الأجنبية والتمويل الخارجي الأجنبي، منوهاً بأنها ستعزز دور القطاع الخاص من خلال تمكينه من فرص استثمارية كثيرة في مجالات عدة سواء كانت صناعية أو سكنية أو خدمية ومالية وتمويلية وثقافية وترفيهية. وأوضح العجيل أنه ستكون هناك فرص استثمارية كثيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الاقتصادية الشمالية، خصوصاً أن هذا القطاع من الأعمال يعتبر مهماً في أي اقتصاد عالمي.

وأشار إلى أن الكثير من الدول أبدت استعدادها للمشاركة والمساهمة في هذه المنطقة ومنها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ما يعزّز من دور الكويت في العالم وسياسة الدبلوماسية الاقتصادية الناجحة التي تنتهجها.

الاحتياطي النقدي للكويت لدى «صندوق النقد» يصل لأعلى مستوياته

ارتفع الاحتياطي النقدي للكويت لدى صندوق النقد الدولي خلال شهر يونيو الماضي إلى مستوى قياسي جديد ليصل إلى مستوى 233.9 مليون دينار مرتفعاً عن مستوى شهر مايو الماضي البالغ 211.9 مليون دينار بمقدار 22 مليون دينار وبنسبة 10.38بالمئة، وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر يونيو 2021.

وعلى صعيد سنوي، وفقاً لموقع مباشر ، فقد زاد حجم الاحتياطيات الكويتية المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية يونيو الماضي بنسبة 9.2بالمئة، وبقيمة 19.7 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 214.2 مليون دينار بنهاية يونيو من عام 2020.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، ومديونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض، والاتفاقات الجديدة للاقتراض، والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تعتبر مطالبات بالعملة الأجنبية.

وبلغ حجم حقوق السحب الخاصة نحو 573.4 مليون دينار خلال شهر يونيو وهو نفس مستويات مايو وأبريل ومارس الماضي وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

بينما تراجعت مجموع العملة الأجنبية والودائع في الخارج بنهاية شهر يونيو ليصل إلى 12.84 مليار دينار بارتفاع بلغ نسبته 1.6بالمئة مقارنة بـ 13.06 مليار دينار خلال شهر مايو الماضي.

والمقصود بالودائع هنا هي الودائع المتاحة عند الطلب وهي الودائع المتاحة لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وبنوك أخرى.

كما تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عموماً لأداء المدفوعات وتستثنى منها النقود المعدنية التذكارية.

اليابان: واردات النفط من الكويت بلغت أعلى مستوى لها في يوليو الماضي منذ 14 شهراً

أظهرت بيانات حكومية في اليابان أن الواردات من النفط الخام الكويتي بلغت اعلى مستوى لها منذ 14 شهرا بنسبة 9ر63 بالمئة في يوليو الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 2ر7 مليون برميل ما يعادل 232 ألف برميل يوميا.

وقالت البيانات التي اصدرتها وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي إن دولة الكويت حلت محل قطر في المرتبة الثالثة في قائمة أكبر مزودي اليابان بالنفط في يوليو الماضي بعدما بلغت نسبة الواردات منها 2ر11 بالمئة من اجمالي واردات اليابان من الخام.

وانخفض اجمالي واردات اليابان من النفط في يوليو الماضي بنسبة 3ر0 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 08ر2 مليون برميل يوميا في اول تراجع لها منذ ثلاثة اشهر. وشكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 3ر96 بالمئة من إجمالي الواردات بارتفاع بلغت نسبته 1ر1 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

«بيتك» ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني ومساندة خطة التنمية

المطوع: المحفظة التمويلية لـ «بيتك» تتميز بتنوعها وتشمل قطاعات حيوية مختلفة

يوسف المطوع

أشار نائب المدير العام للخدمات المصرفية للأعمال وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيت التمويل الكويتي "بيتك"– يوسف ابراهيم المطوع، الى ان "بيتك" يقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية والتمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني ومساندة خطة التنمية في الكويت والمنطقة عبر المشاركة في تمويل المشاريع.

وأضاف في مقابلة مع مجلة المصارف، ان مجموعة الخدمات المصرفية للشركات قامت بتطوير وتنفيذ مجموعة واسعة من أدوات التمويل الإسلامية الحديثة التي تهدف إلى تغطية مختلف الصناعات والقطاعات بما في ذلك تمويل التجارة والعقود والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للأعمال، الى جانب الشركات الكبيرة والمشاريع التنموية. وقال المطوع: "استمراراً لدوره الرائد نحو تمويل المشروعات الحكومية الكبيرة، قام "بيتك" بدور المنظم الرئيسي لأكبر صفقة تمويل مجمّع تبلغ قيمتها مليار دينار لصالح مؤسسة البترول الكويتية، حيث قاد ترتيب الشريحة الإسلامية بقيمة 400 مليون دينار كويتي. ونظراً إلى الإمكانات التي يملكها البنك باعتباره أكبر مؤسسة مالية إسلامية في الكويت، يتمتع "بيتك" بحصة سوقية كبيرة في مجال تمويل المشاريع."

ولفت الى ان المحفظة التمويلية لـ"بيتك" تتميز بتنوعها لتشمل قطاعات حيوية مختلفة، بما فيها الطاقة والماء والكهرباء والبنية التحتية والانشاءات، مؤكدا القدرة على مواصلة تمويل المشروعات الحكومية التنموية، ضمن رؤية الكويت في تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

وأضاف ان "بيتك" يوفر من خلال الوحدات التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات سلسلة واسعة من الحلول المصرفية التمويلية وغيرها من الخدمات الأخرى المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات ومتطلبات مختلف شرائح العملاء بناءً على حجم وطبيعة الأعمال.

علاوة على ذلك، أشار المطوع الى ان تمويل المشاريع والتمويلات المشتركة تعتبر جزءاً من الخدمات المصرفية للشركات التي تشمل تقديم خدمات الاكتتاب والتمويل المشترك لعملاء من الشركات الأساسية بالإضافة إلى عملاء من خارج الكويت. وتشمل قائمة العملاء شركات محلية وعالمية معروفة بما في ذلك شركات قطاع النفط الكويتي حيث تلعب هذه الوحدة دوراً أساسياً في تقديم التمويل للمشاريع الإستراتيجية لقطاع النفط في الكويت. وتنفذ هذه الوحدة أيضاً صفقات مهيكلة وتمويل مشاريع بما في ذلك توفير تمويل الأصول المتخصصة مثل تمويل الطائرات والمعاملات العابرة للحدود لحكومات خليجية ومؤسسات شبه حكومية وشركات القطاع الخاص الموجودة خارج الكويت.

ونوّه بدور "بيتك" الفاعل في دعم وتمويل الشركات المتأثرة بأزمة كورونا من خلال ضوابط التمويل الميسر المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات الأزمة، والتي تهدف الى تغطية احتياجات تلك المؤسسات والقطاعات، وتمنع تحول أزمة السيولة قصيرة الأجل إلى أزمة ملاءة، لافتا ايضا الى التزام البنك بالمشاركة في قانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا.

وقال ان "بيتك" يتمتع بخبرة عالية في جميع قطاعات الأعمال المصرفية للشركات تجعله منافساً كبيراً في القطاع البنكي، فضلاً عن امتلاكه محفظة متنوعة من المنتجات المبتكرة من حلول التمويل الإسلامي للعملاء وبدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمنتجات التقليدية، وقد حصد مؤخرا جائزة أفضل مزود تمويل مشاريع إسلامي في العالم لعام 2021" من مجموعة "غلوبل فاينانس" العالمية، الى جانب فوزه بجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم".